في حين ينهش الغلاء حياة المواطنين..

ما وراء استمرار تدهور العملة؟ ومن يقف خلف ذلك؟

أين ذهبت وديعة السعودية المقدرة بـ(ملياري ريال سعودي)؟

الأمناء- استطلاع / رياض شرف:

تشهد أسواق العاصمة الجنوبية عدن (التموينية والتجارية) ارتفاعا ملحوظًا في الأسعار منذ فترة دون أي هبوط يُذكر.

ويعلل تجار الجملة والتجزئة سبب ذلك إلى ارتفاع سعر العملة الصعبة مقابل الريال اليمني، وهي الشماعة التي ترمى عليها كل الأخطاء التي ترتكب في حق العملة المحلية رغم أن المملكة العربية السعودية قدمت وديعة مالية بمبلغ ملياري ريال سعودي لتعزيز ودعم العملة المحلية (الريال اليمني)، ولم يلمس المواطن أي تعزيز أو دعم في حياته، فالغلاء ينهش كيانه وينهك معيشته وراتبه لا يغطي نصف متطلباته، علماً أن هذه الوديعة مُنحت من أجل استقرار المعيشة.

وكانت هذه الوديعة تمنح للتجار بسعر أقل من سعر السوق بكثير مقابل استيراد المواد الغذائية وبيعها للمواطن بسعر صرف البنك، إلا أنه وفي ظل غياب الرقابة الفعلية على التجار من قبل البنك المركزي أو مكاتب وزارة الصناعة والتجارة في المحافظات، يتحمل المواطن الغلبان تبعات ذلك.

"الأمناء" التقت عددا من مدراء شركات الصرافة الذين يعملون في هذا الجانب منذ مدة طويلة، ولهم باع كبير في هذا المجال.

غياب الدولة والرقابة

في البداية التقت «الأمناء» المدير التنفيذي لشركة القطيبي للصرافة محمد القطيبي الذي قال: «في ظل غياب الدولة وعدم وجود الرقابة على الصرف وعدم وجود العملة الأجنبية في البنك سيبقى سعر العملة في صعود وهبوط مستمر، كما أن العرض والطلب يلعب دورا كبيرا في استقرار العملة وارتفاعها".

وأضاف: «وإذا أردنا الحد من ذلك يجب تفعيل دور الرقابة من قبل البنك المركزي ووزارة التجارة والتموين وإيجاد بدائل للوديعة السعودية من خلال: تصدير المشتقات النفطية والغاز، وتسهيل ومساعدة المغتربين على تحويل العملة الصعبة، كما أنه يجب شراء المشتقات النفطية عبر البنك المركزي وليس عبر السوق السوداء. ومع ذلك نحن متفائلون بتحسن أوضاع البلاد الذي سيؤدي الى استقرار سعر العملة إن شاء الله".

أسباب تدهور العملة

وكان لقاؤنا الثاني مع المدير التنفيذي لشركة عدن للصرافة محمد صالح عوض، حيث تحدث عن أسباب ارتفاع سعر العملة الصعبة أمام الريال اليمني قائلاً: "الأسباب كثيرة ولكن نوجزها في عدم وجود وارد من العملة الصعبة من خلال تصدير النفط والغاز، وتجار المشتقات النفطية الذين يقومون بسحب العملة الصعبة عبر شركات ومحلات الصرافة وليس عبر البنك المركزي، والمضاربة في السوق من خلال شراء وسحب العملات، أيضا وجود عدد كبير من محلات الصرافة كما يلاحظ ومعظمها فتحت بدون تراخيص رسمية من البنك المركزي".

وواصل: «وأيضا عدم وجود رقابة فعلية من قبل البنك المركزي على شركات ومحلات الصرافة، وعدم مقدرة البنك على توفير العملة بشكل مستمر، وعدم الرقابة على صرف الوديعة السعودية، حيث نجد أن أسعار جميع المواد التموينية قد ارتفعت بشكل كبير رغم وجود مواد مدعومة من قبل البنك المركزي، حيث يتم اعتماد سعر الدولار لهذه المواد بسعر أنقص بكثير عما هو موجود بالسوق، ولكن كما نلاحظ أن هذه المواد المدعومة قد ارتفع سعرها في السوق إلى الضعف نتيجة عدم وجود الرقابة والمحاسبة من قبل البنك المركزي ومكتب وزارة الصناعة والتجارة، وأخيراً الوضع الأمني في البلاد".

وتابع: «وبهذا الخصوص نشير إلى التصريح الأخير لرئيس الغرفة التجارية في عدن أبو بكر عبيد، حيث أكد أن البضائع والسلع الغذائية ستشهد في الأيام القادمة ارتفاعًا نظرا لنفاد الوديعة السعودية، وأن المتبقي منها يقدر بـ(150 مليون دولار) وهي لا تكفي لتأمين استيراد بعض البضائع الأساسية والسلع الغذائية خاصة مع قرب موسم شهر رمضان القادم - حسب قول مدير الغرفة التجارية بعدن".

واختتم حديثه بالقول: «من وجهة نظرنا هناك حلول عاجلة، منها: اعتماد وديعة جديدة من السعودية أو من الدول الشقيقة أو قروض طويلة الأمد، ما لم فإن الحلول الأخرى تتمثل في الحصول على النقد الأجنبي من خلال تصدير المشتقات النفطية والغاز والحد من التلاعب ووضع الرقابة على الصرافين وتجار السوق السوداء، أيضا ضرورة وجود الرقابة بعد أي تدخل من البنك في رفد السوق بالنقد الأجنبي، ويجب العودة إلى السابق من خلال العمل في دائرة واحدة تدور فيها العملة بدءا من خروجها من البنك والعودة إليه دون الهروب خارج هذه الدائرة".

بدوره، تحدث أحمد عبد الرب السلمي (السلمي للصرافة) عن أسباب الارتفاع المستمر للعملة الأجنبية، حيث قال: "يرجع ارتفاع أسعار العملة لعدة عوامل، منها: عدم توفر العملة الأجنبية بالشكل المطلوب في البنك المركزي، أيضا خروج العملة من البنك لا تخضع لأي رقابة، كما أن المضاربة بالعملة في السوق السوداء لعبت دورا كبيرا في التأثير على العملة المحلية، وأيضا شراء المشتقات النفطية من السوق السوداء أدى إلى انهيار العملة المحلية من خلال سحب العملة الصعبة من السوق، وفتح محلات صرافة جديدة دون ترخيص من البنك".

وأضاف لـ«الأمناء»: «أما بالنسبة لوضع الحلول فهي تتمثل في رفد البنك المركزي بالعملة الصعبة من خلال تجديد الوديعة السعودية أو تصدير المشتقات النفطية، ووضع رقابة صارمة على خروج العملة من البنك ومعرفة أين تذهب، ومراقبة محلات الصرافة لمعرفة كيفية صرف وخروج العملة الصعبة من محلاتهم، وتوقيف محلات وشركات الصرافة التي تمارس عملها بدون تراخيص صادرة من البنك، وضرورة استقرار الوضع الأمني، وغيرها من الحلول..".

وفي ختام لقاءات «الأمناء»، تحدث مدير شركة الحُميد للصرافة نبيل جمال قائلا: "هوامير السوق السوداء هم من يتسببون بالتلاعب بأسعار العملات من خلال المضاربة في السوق وشراء وسحب العملات مما يؤدي إلى أسباب ارتفاع سعر العملة الصعبة، وشراء المشتقات النفطية من السوق السوداء وعدم وجود الرقابة الفعلية على محلات الصرافة من قبل البنك المركزي".

وأضاف: «بالنسبة للحلول يجب بسط يد الدولة على الأمور وإيجاد رقابة فعلية ومحاربة السوق السوداء، وشراء المشتقات النفطية عبر البنك المركزي".

صرافون بعدن يسردون لـ«الأمناء» أسباب تدهور العملة

صراف: سيستمر صعود وهبوط العملة في ظل غياب الدولة والرقابة